

Distr.: General  
2 October 2012  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١١٠ (د) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة

الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية

عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمانة العامة من  
البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة

تقدم البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمانة العامة وتتشرف،  
بالإشارة إلى ترشيح باكستان لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ ووفقا  
لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، بأن تحيل طيه نسخة من تعهدات والتزامات باكستان  
فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة ممتنة تعميم هذه المذكرة ومرفقها  
باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

161012 151012 12-52752 (A)



## مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة

### ترشيح باكستان لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥

### التعهدات والالتزامات الطوعية المقطوعة عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١

١ - قدمت باكستان ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥ لشغل أحد المقاعد الخمسة المخصصة لدول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وستعقد الانتخابات خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وقد أيدت دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ هذا الترشيح. ويدل اهتمام باكستان بالعمل في مجلس حقوق الإنسان على التزامها العميق بقضية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٢ - وباكستان بلد ديمقراطي لديه برلمان منتخب وسلطة قضائية مستقلة ووسائل إعلام حرة وهو يتمتع بمجتمع مدني ينبض بالنشاط. وهذه الأمور مجتمعة توفر ضمانات لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع مواطني باكستان. ويكفل الدستور هذه الحقوق ويوفر الحماية لها إطار قانوني متين.

٣ - وفي أعقاب استعادة الديمقراطية في عام ٢٠٠٨ بعد تسع سنوات من الحكم العسكري، اتخذت باكستان طائفة من الخطوات لاستعادة الطابع الديمقراطي لمؤسسات الدولة. إذ أن الأعضاء في الهيئة القضائية العليا الذين كانوا قد احتجزوا أو أوقفوا عن العمل قد أطلق سراحهم وأعيدوا إلى الخدمة. وأُفرج عن جميع السجناء السياسيين واستعيدت الحريات المدنية ورفعت القيود المفروضة على وسائل الإعلام وأُلغيت الإجراءات القانونية المتخذة ضد المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ولا يوجد حالياً أي سجين سياسي في باكستان.

### التدابير التشريعية لتعزيز حقوق الإنسان

٤ - أصدر البرلمان تعديلات دستورية لمواصلة تدعيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويعترف حالياً بالحق في التعليم (المادة ٢٥ ألف) والحق في الحصول على المعلومات (المادة ١٩ ألف) والحق في محاكمة عادلة (المادة ١٠ ألف) بوصفها حقوقاً أساسية لا يمكن تعليقها.

٥ - وخلال السنوات الأربع الماضية، أحرز تقدم هام في مجال التشريعات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان. وتشمل هذه التشريعات القانون المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان وما يزيد عن ستة قوانين لتعزيز حقوق المرأة وحمايتها من العنف.

٦ - ومن بين أهم التشريعات المعتمدة: (أ) قانون منع الممارسات المناهضة للمرأة (تعديل القانون الجنائي) لعام ٢٠١١ الذي عزز سبل حماية المرأة من التمييز والممارسات التقليدية الضارة، بما في ذلك الزواج بالإكراه وزواج الطفل وحرمان المرأة من وراثتها الممتلكات؛ و (ب) قانون الرقابة على الأحماض ومنع جرائم الأحماض، ٢٠١٠؛ و (ج) قانون (تعديل) القانون الجنائي لعام ٢٠١٠ الذي يحرم التحرش في الأماكن العامة وأماكن العمل؛ و (د) قانون الحماية من التحرش في أماكن العمل لعام ٢٠١٠ الذي يحدد التحرش ويورد مدونة سلوك لأماكن العمل.

### اللجان الوطنية

٧ - أنشئ عدد من اللجان الوطنية أو يجري تكوينها حالياً من أجل حماية حقوق الإنسان للفئات الضعيفة.

٨ - وفي أيار/مايو ٢٠١٢، سنت باكستان قانوناً جديداً أنشأت بموجبه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تمشياً مع مبادئ باريس. وتتولى اللجنة رصد الحالة العامة لحقوق الإنسان في البلد؛ والتحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان؛ وزيارة أماكن الاحتجاز؛ ومراجعة القوانين والتشريعات الجديدة الموصى بها؛ ووضع خطة عمل وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وسيكون للجنة سلطة استدعاء الشهود والتماس تقديم المستندات.

٩ - وأنشئت اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة في عام ٢٠٠٠. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، سن قانون جديد لتعزيز اللجنة وجعلها أكثر استقلالاً. واللجنة مسؤولة عن النظر في السياسات والبرامج والتدابير الأخرى المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ ومراجعة جميع القوانين والقواعد واللوائح الاتحادية التي تؤثر في وضع حقوق المرأة؛ وتقديم توصيات إلى الحكومة الاتحادية بشأن التوقيع والتصديق على الصكوك الدولية؛ وتيسير ورصد تنفيذها.

١٠ - واللجنة الوطنية لرعاية الطفل ونمائه مكلفة بتقييم وتعزيز حقوق الطفل في باكستان. فهي تتولى رصد اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك القانونية الدولية والإقليمية والإشراف عليها وتيسير تنفيذها. وتعمل على نحو وثيق مع المقاطعات التي تتحمل المسؤولية الأولى عن إصدار التشريعات واتخاذ التدابير لحماية الطفل.

١١ - وتمثل اللجنة الوطنية للأقليات منتدى مكلفاً بتعزيز الحقوق الدينية والاجتماعية والثقافية للأقليات. وهي تنشط في مجال النظر في المسائل التي تثير قلق الأقليات، بما في ذلك مراجعة أي سياسات أو قوانين تمييزية، وتقديم توصيات بشأنها. كما تستمع إلى شكاواها

وتظلماقتها وتقدم توصيات بشأن الاحتفال بالأيام المقدسة للأقليات على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات.

١٢ - أما اللجنة المعنية بالتحقيق في حالات الاختفاء القسري التي أنشئت تحت إشراف المحكمة العليا لباكستان في أيار/مايو ٢٠١٠، فهي مسؤولة عن التحقيق في الشكاوى المتعلقة بحالات الاختفاء القسري وعن الإشراف على الجهود التي تبذلها الحكومة للعثور على الأشخاص المفقودين.

### التزام باكستان بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان وبدعم آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

١٣ - في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، صدقت باكستان على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وصدقت باكستان على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وفي آب/أغسطس ٢٠١١، صدقت باكستان على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

١٤ - وقد صدقت باكستان حاليا على سبع من المعاهدات الدولية الأساسية التسع لحقوق الإنسان. وتدل هذه التدابير على التزام باكستان بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهي تركز حاليا على تنفيذ تلك الصكوك على الصعيد الوطني.

١٥ - وباكستان مؤيد قوي لإيجاد آلية فعالة وقوية لحقوق الإنسان. وبوصفها من الأعضاء المؤسسين لمجلس حقوق الإنسان، فقد قدمت مساهمة بناءة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهي تؤيد تعزيز حقوق الإنسان المعترف بها عالميا والقائمة على مبادئ التعاون وعدم التمييز والتزاهة والحوار الحقيقي. وهي مقتنعة بأن اتباع نهج تعاونية على المستوى الدولي يسهم في إحراز تقدم ملموس في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٦ - وإن باكستان، بوصفها منسق الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في جنيف، شاركت في مبادرات هامة وتولت قيادتها بهدف تعزيز الحوار والوثام بين الثقافات وساعدت في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قضايا مثيرة للجدل والخلاف في مجلس حقوق الإنسان. وقامت بدور ريادي في تحقيق توافق في الآراء بشأن قرار المجلس ١٨/١٦ المعنون "مكافحة التعصب والقبولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الناس بسبب دينهم

أو معتقدتهم“ خلال الدورة السادسة عشر للمجلس. كما أنها ساعدت في إرساء أرضية مشتركة بشأن القضايا الخلافية من قبيل حرية الدين وحرية التعبير.

١٧ - وتولي باكستان أهمية خاصة للتعامل والحوار البنّاءين مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتسلم بالمساهمات القيمة للإجراءات الخاصة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان المتفق عليها عالمياً.

١٨ - وزارت المفوضة السامية لحقوق الإنسان باكستان في حزيران/يونيه ٢٠١٢ بناء على دعوة من الحكومة. وزارت المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين باكستان في الفترة من ١٩ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢. وسيقوم الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بزيارة باكستان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وستعقب زيارته في وقت لاحق من العام زيارة يقوم بها المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير.

### الالتزامات والتعهدات الطوعية في المستقبل

١٩ - تتعهد باكستان بمواصلة تدعيم آليات حقوق الإنسان في البلد فضلاً عن آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ستقوم بما يلي:

- تعزيز التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان من أجل مواصلة تعزيز احترام حقوق الإنسان ومراعاتها في المجتمع
- مواصلة بذل الجهود لتعزيز تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان التي تم التصديق عليها بالفعل
- مواصلة تقييم القدرات الوطنية بانتظام من أجل الاضطلاع بالتزامات دولية جديدة في مجال حقوق الإنسان
- مواصلة العمل مع منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان
- مواصلة القيام بدور نشط من أجل الوفاء بالأهداف والمبادئ التي حددها المجتمع الدولي عند إنشاء مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦ وكفالة تمكين المجلس من استخدام كامل إمكانياته بما يتماشى مع تلك الأهداف والمبادئ
- مواصلة الإسهام بنشاط في العمل المعياري والتنفيذي للمجلس
- مواصلة القيام بدور نشط في إطار المجلس من أجل بناء هيئة من شأنها أن تعزز الحوار والتعاون وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية لتعزيز حقوق الإنسان، مع إيلاء

الاعتبار الواجب للقيم التاريخية والثقافية والدينية للدول الأعضاء وللظروف الاجتماعية الاقتصادية الخاصة بها

- مواصلة تعزيز إمكانات الاستعراض الدوري الشامل بوصفه آلية فعالة من آليات المجلس تسمح له بالنظر في حالات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم بموضوعية ودون انتقائية
- مواصلة الانخراط البناء في أعمال الإجراءات الخاصة للمجلس
- مواصلة تعزيز الحوار والتعاون في سياق معالجة "الحالات المثيرة للقلق" في إطار المجلس
- مواصلة بذل الجهود لتدعيم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بوصفها هيئة مستقلة فعالة.